ظاهرة تزييف وتزوير العملة وخطرها على الاقتصاد الجزائري

د. محمد شايب

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1 – الجزائر

الملخص:

تهدف هذه الورقة إلى شرح ظاهرة ليست غريبة على الاقتصاد والمجتمع الجزائري، ألا وهي ظاهرة تزييف وتزوير وتقليد العملات النقدية والمعدنية. هذه الظاهرة تعتبر من أكبر المشاكل التي تواجه اقتصاديات الدول المتقدمة والمتخلفة لما لها من آثار سلبية على الاقتصاد والتنمية والمجتمع. لذا يتطلب من السلطات الجزائرية محاربتها والعمل على كشفها بكل الطرق والأساليب، والعمل على إدارة هذا الخطر والحد منه. كما على الهيئات النقدية الكشف عن العدد الإجمالي والحقيقي للأوراق النقدية المزورة التي تم سحبها من السوق.

الكلمات المفتاحية: تزوير وتزييف العملة، الاقتصاد الجزائري.

Abstract:

This paper is intended to explain the phenomenon that is not alien to the Algerian economy and society, which is the phenomenon of counterfeiting, forgery and imitation of currency and coins. This phenomenon is one of the biggest problems facing the developed and underdeveloped countries economies because of its negative effects on the economy, development and the society. Accordingly, the Algerian authorities must fight and uncover this phenomenonby all means so as to manage this risk and reduce it. The monetary authorities also should detectand reveal the realsize of the fake banknotes that have been withdrawn from the market.

Keywords; Forgery and counterfeiting of Currency**,** The Algerian economy.

مقدمة:

لقد تعدت عملية التقليد والتزوير المنتجات والسلع الاستهلاكية، لتمس الأوراق النقدية بعد أن نجحت العصابات المتخصصة في تقليد العملة في إغراق الأسواق بأوراق الأورو والدولار المزورة والمغشوشة، خاصة أن سوق العملة غير مراقبة في اقتصاديات الدول المتخلفة، أين ينشط باعة العملات الأجنبية بصفة تجعل ولوج أوراق مزورة عملية سهلة وغير مراقبة.

لقد انتشرت في العديد من دول العالم جرائم التزوير بسبب رغبة الكثيرين بتحقيق المكسب السهل السريع لانتشار الفقر والظروف الاقتصادية. فكانت 90% من قضايا التزوير في العالم تخص الدولار الأمريكي. بالإضافة الى أن الدولار الأمريكي يعتبر أكثر العملات قبولاً في دول العالم كافة، باعتباره عملة عالمية قابلة للتحويل ومقبولة من الأفراد والبنوك والمشروعات في جميع دول العالم حالياً، وذلك بسبب قوة الاقتصاد الأميركي والعملة الأميركية.

مع التقدم التقني الكبير الذي ظهرت به صناعة الطابعات مع التلوين الدقيق، إضافة إلى مكائن التصوير الحديثة، أصبحت عملية التزوير للنقود سهلة جدا لا تحتاج إلى جهد كبير. ومهما اتخذت من احتياطات ومن تعقيدات في طباعة النقود الورقية، إلا أنه هناك من عصابات التزوير والتقليد استطاعت تجاوز العقبات التقنية الجديدة. لذا تجد الدول تواكب التطور التقني في مواجهة تزوير العملة. إن التاريخ النقدي في العالم مليء بوجود العملات المزيفة التي غزت الأسواق من وقت لأخر، لذا تحاول الحكومات من خلال بنوكها ومصارفها المركزية وأجهزتها الرسمية على وضع الآليات الرقابية اللازمة للتصدي لعمليات تزوير العملة سواء الرسمية أو العملات الأجنبية المتداولة عالميا كالدولار واليورو.

أهمية وإشكالية الموضوع:

في ظل توسع شبكات تزوير العملة في الاقتصاد الجزائري من سنة إلى أخرى، وفي ظل الخطر المحدق بالاقتصاد الوطني وفي حجم السيولة المالية المتداولة خارج الإطار القانوني، وهو ما سيساهم مستقبلا في تنامي ظاهرة التزوير، تبقى مسؤولية الدولة في ما آلت إليه وضعية الأوراق النقدية كبيرة جدا، وكان علينا دراسة هذا الموضوع بإلحاح محاولين الإجابة على التساؤلين الرئيسيين:

_ كيف يؤثر تزوير وتزييف العملات على الاقتصاد الجزائري والأفراد والمجتمع؟ وما هو حجمها؟

_ ما هي حلول السلطات الوصية التشريعية والنقدية وعلى رأسها البنك المركزي للحد من هذه الظاهرة الخطيرة؟

وللإجابة على إشكالية هذا الموضوع لا بد من الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

_ هل ظاهرة تزوير العملة مقترنة باقتصاديات الدول المتخلفة فقط أو تعاني منها كذلك الاقتصاديات المتقدمة؟

_ هل من الصعب أو من السهل اكتشاف التزوير؟

_ هل توجد عملات مزيفة في الاقتصاد الجزائري؟ وما هو حجمها؟

_ هل تحوي عملتنا الوطنية خصائص الأمان؟

_ هل لضعف أجهزة الرقابة المصرفية على العملة أثر في تنامي الظاهرة والحد من نسبة السيولة المالية المتدفقة في الأسواق ؟

_ كيف ينظر المشرع الجزائري لظاهرة التزييف والتزوير والتقليد للعملة الوطنية؟

أسباب اختيار الموضوع: يعود السبب في اختيارنا للموضوع إلى ما يلي:

_ ظاهرة تزييف وتزوير العملات باتت واحدة من أهم مصادر القلق الاقتصادي لدى حكومات الدول المتقدمة والمتخلفة، والقائمين على حماية الاقتصاد القومي.

_ عمليا، تزوير العملة من أكثر الجرائم خطورة على المجتمع والاقتصاد، فهذه الظاهرة أثارت العديد من المشكلات الموضوعية والتشريعية القانونية وجب دراستها.

_ محاولة تناول أهمية الآثار الاقتصادية لتزييف العملة الوطنية، والتي تلقى بظلالها على سمعة الدولة التجارية والمالية والسياحية وتشويه صورة الاقتصاد داخليا وخارجيا.

_ تكرار الحديث عن هذه الظاهرة وشبكات التزوير في المجلات والجرائد وفي الإعلام الجزائري تقريبا يوميا. وخاصة بعد تطور أساليب التزييف في الآونة الأخيرة.

محاور الموضوع: تم تقسيم هذا البحث إلى أربعة محاور أساسية:

المحور الأول: مفهوم تزوير وتزييف العملات.

المحور الثاني: التزوير كظاهرة عالمية.

المحور الثالث: طرق الكشف والوقاية من التزوير.

المحور الرابع: التزوير والتزييف في الاقتصاد الجزائري.

هذا وسوف يتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الملائم لطبيعة الموضوع، وسننهي في الأخير هذا البحث بخاتمة ومجموعة من التوصيات تجنبنا من مخاطر ظاهرة تزوير وتزييف العملة مستقبلا، مع تشديد المسؤولية الجنائية.

المحور الأول: مفهوم **تزوير وتزييف العملات**

سنحاول من خلال هذا المحور التطرق إلى النقاط التالية:

1_ نبذة تاريخية عن تزوير العملات: تعود جريمة تزييف النقود إلى بداية اختراع النقود، ويسجل لنا التاريخ الإسلامي أنه في بغداد سنة 319 هـ وفي عهد المقتدر بالله _ العهد العباسي _ ظهر أول مزيف للعملات عرف تحت اسم "الدانيالي" بأسلوب فني لا يرقى إليه شك، أما أكبر عملية تزوير للنقود في العصر الحديث، فقد حدثت خلال الحرب العالمية الثانية، حين طبعت المخابرات البريطانية مليارات الماركات الألمانية على أمل إحداث تضخم في ألمانيا يؤدي إلى سقوط نظام هتلر النازي. وان خسائر العالم من جراء عمليات التزييف للعملات الورقية كبيرا جدا ما يقارب المليارات من الدولار سنويا، وهو ما يؤكد أن عمليات التزييف في ازدياد مطرد نظرا لسهولتها، لأنها مربحة ولا تتطلب سوى فني وجهاز كمبيوتر ذي تقنية عالية [1].

لقد كانت جرائم تزييف العملة بالنظر إلى صبغتها العالمية وأخطارها البالغة على الثقة في عملة أية دولة موضع اهتمام خاص من «مجلس عصبة الأمم» التي شكلت لجنة مالية لدراسة أنجع السبل لمكافحتها. ثم أحيل الموضوع بعد ذلك إلى لجنة مختلطة شكلت من أعضاء متخصصين في القانون الجنائي الدولي. وهذه اللجنة وضعت مشروعا في سنة 1929 لاتفاقية دولية يقوم على عدة أسس لمواجهة هذا النوع من الجرائم سواء كجرائم عادية أم سياسية أم كجرائم ضد العلاقات بين الدول المختلفة.

2_ الفرق بين تزوير النقود وتزييفها: لطرح هذه المشكلة يجب أولا أن نعرف الفرق بين التزوير والتزييف [2] والتقليد، حيث إن هناك فارقاً كبيراً بين المصطلحات الثلاثة وهناك من يطلق على التزييف اسم التقليد:

_ **التزييف:** هو إحداث تغيير في حقيقة ورقة نقدية (أو عملة معدنية) أو إنشاء لها بطريقة غير مشروعة [3].

_ **التزوير:** هو تغيير محتوى أي مستند أو ورقة تجارية أو مالية بقصد الغش أو إلحاق الضرر، أو هو إحداث تغيير في حقيقة محرر رسمي أو وثيقة رسمية، أو إنشاء شبيه لها بطريقة غير مشروعة [4].

وهناك تعاريف أخرى للتزوير والتزييف:

_ **التزييف:** هو صنع عملة متشابهة في كل شيء من البداية للنهاية للعملة الصحيحة المتداولة باستخدام الأحبار والأوراق والكمبيوتر والطابعات وكل الأدوات المستخدمة في هذا العمل وهو الأسلوب المنتشر حاليا.

إذن التزييف هو إحداث تغيير في حقيقة ورقة نقدية (أو عملة معدنية) أو إنشاء لها بطريقة غير مشروعة.

_ **التزوير:** في التزوير يتم بإحضار ورقة عملة صحيحة، ويقوم المزور بإجراء تغيير فيها لتحويلها من عملة ذات فئة أقل إلي عملة ذات فئة أعلى [5].

وبالتالي يمكن القول بأن التزييف يختلف عن التزوير، ولكن يبقى كلاهما يندرجان ضمن الغش الذي يعاقب عليه القانون، والذي يقوم على اصطناع عملات متلاعب بها ووضعها في التداول بهدف الغش والإضرار. والتزوير هو طرح كتلة نقدية خارجة عن القوانين والأنظمة المصرفية.

3_ التزوير الحديث: بدأ تزوير العملات ينتشر بكثرة بعد ظهور طابعات الديجيتال Digitale الرقمية في العالم عام 93 كأحدث أشكال الطباعة، وعلى الفور استغلها مقلدو العملة في عملهم والأصل فيها هو الحاسب الآلي بالإضافة إلى عمليات التقليد العادية المستخدم فيها الحاسوب العادي حيث يستخدم المقلد ماسحا ضوئيا ويقوم بتصوير العملة الورقية عليه، ثم يتم إدخال هذه الصورة إلى الكمبيوتر، وبعدها يستخدم برنامج معالجة ألوان للعملة المقلدة ثم طباعتها على أي نوع من أنواع الطابعات، وتكشف أحدث الإحصائيات في أمريكا أن استخدام الكمبيوتر في تقليد العملات والشيكات السياحية والمستندات المهمة والسندات والأسهم أصبح الأسلوب السائد حاليا في كل دول العالم .

ويعتبر تزييف النقود والعملات بطرق الطباعة بكليشهات مصطنعة من أخطر طرق التزييف، بسبب اعتماد صك العملات الصحيحة على أسلوب الطباعة [6] .

5_ تزوير البطاقات المصرفية: توجد عدة أنواع لتزوير البطاقات الائتمانية وهذا ما سنوضحه كالتالي:

_ **التزييف الكلي للبطاقة:** يتم بصنع بطاقة مقلدة بكامل عناصرها التأمينية والكتابة البارزة مع الطباعة الدقيقة(آلة طباعة الشبكة الحريرية وأحبار الطباعة وآلة طباعة الحروف النافرة (Embossage) والشريط الممغنط وآلة تغليف البطاقة ودمغة الأشعة فوق البنفسجية، وكذلك الصور المجسمة الهولوجرامية .

_ **التزييف الجزئي للبطاقة:** المراد به محو بيانات البطاقة الأصلية المسروقة أو منتهية الصلاحية ويتم العبث في بياناتها أو أحد البيانات التأمينية وتشفيرها على البطاقة واستخدامها في الشراء والسحب النقدي من آلات الصراف الآلي "**ATM**" Automated Teller Machine بطريقة لا تلاحظ بسهولة.

المحور الثاني: التزوير كظاهرة عالمية

تشير التقارير الصادرة عن مختلف الهيئات الحكومية إلى أن هناك زيادة مطردة في جرائم تزييف النقود، وأكثر العملات التي خضعت لعملية التزوير والتزييف على رأسها الدولار الأمريكي واليورو عالميا. وهذا يظهر بشكل ملحوظ في تزايد عدد القضايا التي يتم اكتشافها في الأعوام الأخيرة، وهذا يؤكد أهمية وخطورة هذه الجريمة وآثارها في الاقتصاد العالمي.

1_ احتياجات عمليات التزوير: تحتاج عملية التزوير إلى ما يلي:

_ اختصاصين ومهندسين يمتهنون التوبوغرافيا داخل مطبعة ومهندسين في الإعلام الآلي..يتقنون تقنيات المعلوماتية، وورشة مجهزة بكل مستلزمات التزوير.

_ الماسحات الضوئية والطابعات آخر طراز، حيث يستخدم المزور ماسحا ضوئيا ويقوم بتصوير العملة الورقية عليه. ثم يتم إدخال هذه الصورة إلي الكمبيوتر، وبعدها يستخدم برنامج معالجة ألوان للعملة المقلدة ثم طباعتها.

_ من أكبر العقبات التي تواجه المزورين هي نوع الورق المصنوع منه العملة والذي يسمي بـ "الكوتيد بيبر" وهو ورق معالج مقاوم للاتساخ وأكثر عمرا.

الشكل رقم (01): عدد الأوراق المزورة المكتشفة في المليون ورقة والمتداولة في العالم

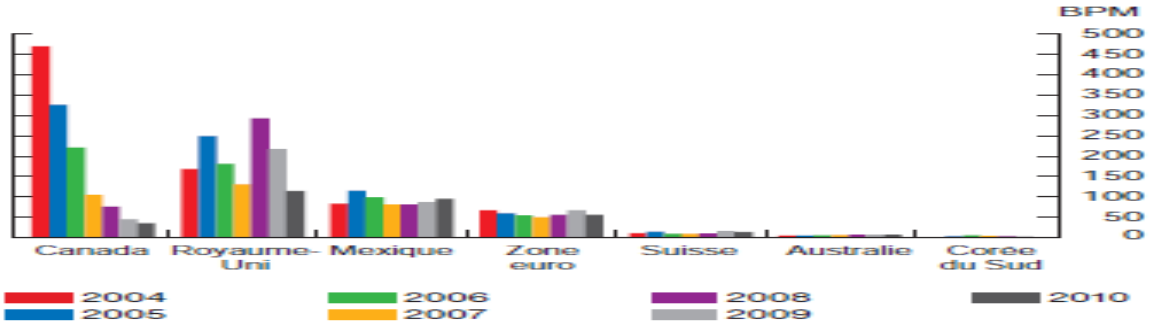

Source: Ben Fung et Enchuan Shao, **Modélisation de la contrefaçon des billets de banque :** revue de la banque du canada, une revue de la littérature, département de la Monnaie, Automne 2011,P. 6.

من خلال الشكل نلاحظ أن ظاهرة تزوير في السنوات الأخيرة كانت مصدر قلق كبير في كل من كندا والمملكة المتحدة والمكسيك، في حين وبدرجة أقل في منطقة الأورو. أما في سويسرا واستراليا وكوريا الجنوبية فمعدلات التزوير منخفضة بدرجة كبيرة مقارنة بالدول السابقة الذكر، وهذا راجع إلى ميزات الأمان والجهود المبذولة في اتخاذ إجراءات وقائية وحماية للنقود المتداولة ومحاولة منعها من تزوير

المزورون faux-monnayeurs وتطبيق القوانين الرادعة في ذلك [7]. هذا وقد يكون من المفيد أن نفهم لماذا كان التقليد أو التزوير مشكلة أكبر في بعض البلدان مما كانت عليه في الآخرين، والعوامل أن تفسير هذه الاختلافات [8] .

2_ أكثر العملات تزويرا في الاتحاد الأوروبي: اعتمد اليورو في الأول من يناير/كانون الثاني 1999، لكن وجوده كان يقتصر على الشكل الورقي للنقود، شيكات، كمبيالات، تحويلات مصرفية)، ولم تدخل النقود المعدنية والأوراق البنكية حيز التداول ليصبح اليورو عملة كاملة إلا في الأول من يناير/كانون الثاني 2002 [9].

_ تزوير العملة في الاتحاد الأوروبي بين 2002_2009: الشكل الموالي يوضح تطور تزييف مختلق فئات الأورو النقدية في الاتحاد الأوروبي من سنة 2002 إلى 2009.

الشكل (02): تطور تزييف مختلق فئات الأورو النقدية في الاتحاد الأوروبي: 2002 _ 2009.

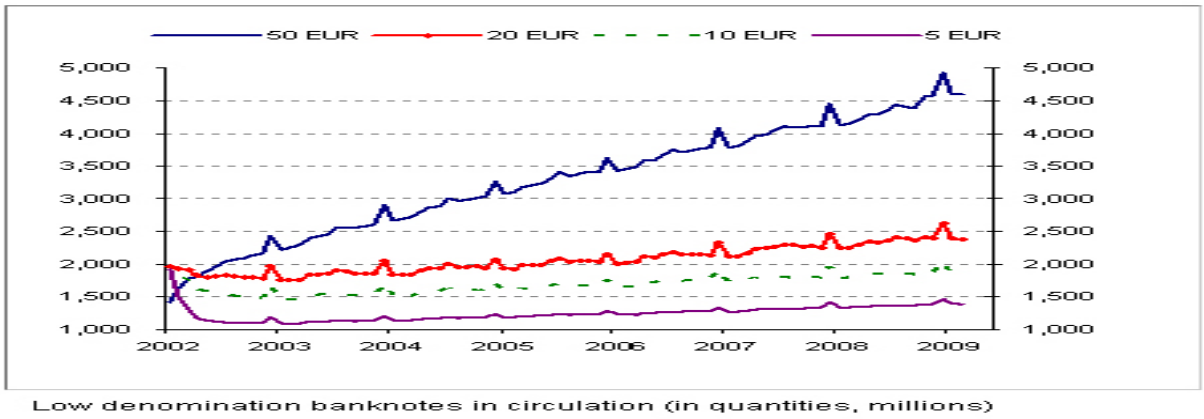

Source: http://www.u-p-r.fr/actualite/europe/flambee-de-faux-euros-la-bce-va-t-elle-faire-face. Consulté le; 01/12/2017.

يتضح لنا من خلال الشكل تطور وتزايد عمليات التزوير في الاتحاد الأوربي من سنة 2002 إلى 2009 في جميع الوحدات النقدية 5 و10 و20 و 50 أورو إلا أن الارتفاع الكبير في حجم تزير الوحدات النقدية هي فئة 50 أورو أي بمعنى أن الوحدات الأكبر هي الوحدات المزورة بكثرة، حيث يعد الأمر جد عادي ومنطقي لذا يقال في الاقتصاد كلما زادت درجة المخاطرة كلما ارتفع العائد. والاتحاد الأوروبي، وبعد أن وحد عملته، يفكر بالانتقال في المرحلة القادمة إلى تجربة النقود البلاستيكية في تجربة شاملة وعامة.[10]

كندا مثلا، بدأت تعمل على تجربة طبع نقودها من الفئات الكبيرة وهي المائة دولار والخمسون على ورق بلاستيكي، كتجربة، لمعرفة المشاكل والمزايا، قبل الانتقال إلى المرحلة اللاحقة.

_ **تزويرا العملة في الاتحاد الأوروبي بين 2008_2011::** سنتابع من خلال الجدول رقم(01) تطور حجم التزوير في الاقتصاد الأوربي للعملات الثلاث الصغرى: 0.5 و1 و2 أورو.

الجدول رقم (01): تطور حجم تزوير العملة في الاتحاد الأوروبي 2008_2011

	0,50 €	1 €	2 €	Total
2011	28 000	34 500	94 500	157 000
2010	24 900	30 800	130 300	186 000
2009	18 100	26 500	127 500	172 100
2008	16 600	24 500	154 800	195 900

Source :http://europa.eu/rapid/pressReleasesAction.do?reference=IP/12/81&format=HTML&aged=0&language=FR&guiLanguage=en **. Consulté le; 03/12/2017**

نلاحظ من خلال الجدول انخفاض في حجم تزوير العملة 2 أورو على عكس 1 أورو أو و0.5 أورو إن البنك الأوروبي هو المسؤول عن طباعة العملات النقدية الحقيقة [11]، وأن الأرصدة واستخدام النقود ما زال يحظى بشعبية في أوروبا، وبأن الكثير من الأشخاص ما زالوا يسحبون النقود من أجل دفع فواتيرهم اليومية [12]. حيث يشكّل تداول الفئة العليا من عملة اليورو الورقية المتمثلة بـ 500 أورو سوى ثلث مجموع العملة المتداولة. ومع ذلك دقّت السلطات المختصّة ومنظمات مكافحة الجريمة ككل السنة ناقوس الخطر بالفعل على المستوى الأوروبي.

_ **تزويرا العملة في الاتحاد الأوروبي بين 2013_2016:** إن عملية إعادة هيكلة العملة "طويلة الأمد"، علما بأن الاتحاد الأوروبي بحاجة لتحديث الإجراءات الأمنية، في مشروع لمكافحة التزوير الذي ارتفع حجمه سنتي 2014 و2015.

الجدول رقم (02): تطور حجم تزوير العملة في الاتحاد الأوروبي 2013_2016

الفترة	2013/1	2013/2	2014/1	2014/2	2015/1	2015/2	2016/1
حجم التزوير	317 000	353 000	331 000	507 000	454 000	445 000	331 000

Source; http://www.nouveaux-billets-euro.eu/Infos-et-evenements/COMMUNIQUES-DE-PRESSE-ET-DOSSIERS-DE-PRESSE/LA-CONTREFA%C3%87ON-DES-BILLETS-EN-EUROS-EST-EN-RECUL-AU-COURS-DU-PREMIER-SEMESTRE-2016. **Consulté le; 07/12/2017**

قام البنك المركزي الأوروبي بإزالة حوالي 331 000 ورقة نقدية مزورة باليورو من التداول في النصف الأول من عام 2016، بانخفاض 25٪ عن النصف الثاني من عام 2015، ولا يزال هذا العدد منخفضا جدا مقارنة بالزيادة في حجم الأوراق النقدية الأصيلة المتداولة (أكثر من 18.5 مليار فئة في النصف الأول من عام 2016).

المحور الثالث: طرق الكشف والوقاية من التزوير

هناك أكثر من وسيلة يمكن بها كشف العملة المقلدة أو المزورة منها طرق تقليدية وأخرى حديثة.

1_الطرق التقليدية: على أحدث الآليات الدولية لمكافحة جريمة تزييف العملات موضحاً التقدم والتطور الواضح في العملة والإصدارات المستحدثة لتجنب عملية التزوير من حيث قوة الحماية وصعوبة التزييف مقارنةً بالعملات الأخرى. فضلا عن وسائل التحليل المتعارف عليها دوليا التي يتم عن طريقها تقييم درجة التزييف.

_**طريقة اللمس:** أنه يمكن من خلال ملمس الورقة كشف تقليدها[13] أو اكتشاف التزوير، ويؤكد الخبراء أنه يمكن للمواطن العادي اكتشاف العملات المزورة بسهولة، وهناك أكثر من طريقة منها: أن الأحبار المستخدمة في الطابعات النافثة للحبر المستخدمة في التزوير أغلبها يذوب في الماء وإذا كانت اليد عرقي يذوب فيها الحبر أو يمكن اختبار العملة بنقطة ماء أما الأحبار المستخدمة في العملة الصحيحة فثابتة ولا تذوب في الماء أو في غيره [14].

_ **الانبعاج:** هناك طباعة أنتاليو المستخدمة في العملة الصحيحة، التي تمتاز بأنها تترك انبعاجا على الورقة يمكن لمسه بالأصبع، ويدل عليها ولا نجده في العملات المقلدة وهذا الانبعاج نجده في أماكن كتابة كلمات مثل "البنك المركزي" والرقم "وكتابة الفئة المطبوعة" بحسب العملة فهذه الأماكن تكون منبعجة وبارزة ويمكن أن يلمسها المواطن العادي.

_ **الألوان:** بالإضافة إلي بهتان الألوان الشائع في العملات المقلدة حتى لو كانت جديدة فهو يختلف عن الألوان الزاهية في العملة الصحيحة حتى لو كانت قديمة.

2_ الطرق الحديثة: هناك طرق حديثة تستخدم للتقليل والكشف عن العملات المزورة منها:

_ **جهاز كشف العملات المزورة Monnaie Appareil de Détection de Fausse:** معتمد لدى جميع البنوك ويستخدم في الفروع، والكشف يكمن من خلال:

_ يكشف الأوراق النقدية و المزيفة بدقة الأشعة 100%، _ يكشف عن طريق العلامات المائية.

_ يكشف عن طريق الماغنت، والصوت يستخدم في كشف الإثباتات والجوازات والشيكات وغيرها[15].

_ **أقلام الحبر غير المرئي Invisible Pen**: أقلام حبر غير مرئي، هي أقلام سرية للكشف عن كشف الاستخدامات الكيميائية، وضعت خصيصا من اجل الكشف العملة المزورة على الفور من خلال ضوء الأشعة فوق البنفسجية.

ويعتبر الحبر الذي يطلقه هذا القلم، مربط الفرس فيه، فهو حبر أمريكي، ويصنّع القلم في ايطاليا التي لها باع في إنتاج هذا النوع من الأقلام، خاصة وأنها بلد معروف بنشاط العصابات وعلى رأسها عصابات التزوير [16].

_ **الأشعة السينية والميكروسكوب**: تستخدم اقتصاديات دول العالم المتطورة حاليا أحدث الأجهزة [17] من أشعة سينية وغيرها، لكشف التزوير، وميكروسكوب يكبر حتى 400 مرة، وغيرها من أحدث أجهزة كشف التزوير والتصوير. كما تعتمد في عملها على الخبرة أولا لكشف الجريمة. فعملية فحص العملة المزورة أو المقلدة لا تستغرق وقتا طويلا من خلال شريط العلامة المائية.

المحور الرابع: التزوير والتزييف في الاقتصاد الجزائري

في كل مرة تكتشف عصابات مختصة في التزوير باستعمالها أحدث الأجهزة في صناعة الأوراق النقدية وتبذل السلطات المسؤولة مجهودات كبيرة لضبط العصابات المتخصصة في تقليد وترويج العملات النقدية من فئات متعددة باستخدام أجهزة الكمبيوتر[18].

1_ البعد الوطني والامتداد الدولي لشبكات التزوير: كانت أولى عمليات التزوير تخص العملات الأجنبية مثل الأورو والدولار، قبل أن تطال الدينار الجزائري، مستغلين في ذلك نقائص المنظومة المصرفية وتفضيل الجزائريين التعامل بالسيولة النقدية في كل تعاملاتهم، وهناك إمكانيات لتزوير العملة الجزائرية على مستويين:

_ **البعد الدولي:** بعض الدول تحاول إغراق دول أخرى بعملات مزيفة هدفها زعزعة الائتمان في الأسواق الداخلية والإطاحة بالعملات الوطنية، حيث سجلت قضايا لها علاقة بنشاط الأفارقة، الذين يحترف عدد منهم تزوير العملة الصعبة الأورو والدولار باستعمال خدعة الأوراق السوداء وأغراض أخرى متمثلة في استعمال بعض المحاليل الكيمائية في صناعته وسائل كيميائية وقصاصات ورقية تستعمل في التزوير.

هذا وأثبتت مصالح الشرطة القضائية بقيادة الدرك الوطني بعد التحريات، أن الجزائر ضحية شبكات أجنبية لها امتدادات دولية مؤطرة ودقيقة التنظيم مختصة في تزوير العملة النقدية، حيث أن الجزء الأكبر من كمية الأوراق المزورة قادمة من خارج الوطن، على عكس العصابات المحلية التي وصفت بالبدائية والتقليدية باعتبارها لا يتعدى عناصرها ثلاثة أو أربعة أشخاص، يكتفون بتقليد مبالغ صغيرة اعتمادا على وسائل وتقنيات بسيطة.

وقد نبهت منظمة الشرطة الدولية جميع البلدان الأعضاء فيها بمن فيها الجزائر، إلى هذا الخطر القادم من بعض الدول الإفريقية، وقع المئات من الأشخاص ضحايا هذا التحايل [19] . وقد تم اكتشاف أولى هذه القضايا سنة 1999 بالجزائر العاصمة، عندما وقع رجل أعمال ضحية تلاعب الأفارقة، حيث قدم مبالغ مالية طائلة مقابل الحصول على القصاصات الورقية السوداء والمحلول السحري طمعا في أن تتحول إلى دولارات[20].

_ **البعد الوطني:** تقوم الهيئات المتخصصة عادة بضبط كميات كبيرة من الأوراق المالية المقلدة وطابعات ألوان حديثة وكميات كبيرة من اسطوانات الليزر التي تبين بفحصها فنيا، احتواؤها على صور لوجه وظهر

العملات الورقية وأدوات مستخدمة في عمليات تزوير العملة. كان من الصعب على البنوك اكتشاف النقود المزورة، بسبب استعمال الورق الأصلي في الطباع [21].

إن اغلب العمليات التي يتم فيها تمرير العملة المزوّرة في الأسواق الجماعية التي تباع فيها السلع ذات القيمة المالية الكبيرة، بحيث يتسنى للمزوّر أن يضع تلك الأوراق المزوّرة بين الأوراق الأصلية، ولا يمكن للبائع أن ينتبه إليها.

2_ نسبة الأوراق المزورة في الاقتصاد الجزائري: إن التكتم من قبل السلطات النقدية الجزائرية على خصائص العملة في وسائل الإعلام المسموعة والمكتوبة خطأ ضار بالاقتصاد وبالمواطن، فالمقلد أو المزور يصل للمعلومة ويستغلها لخداع المواطنين وارتكاب جريمته، فلابد أن نضمن وصول المعلومة لكل الناس، وهذه من التوصيات السابقة لأوانها.

_ **عدد الأوراق المزورة:** بخصوص عدد الأوراق المزورة فإنه لم يتسنى لنا الوصول إلى الإحصائيات بكل سهولة كون أن السلطات والهيئات النقدية ترفض الكشف عن الرقم الصحيح لإجمالي الأوراق النقدية المزورة التي تم سحبها من السوق.

في البداية يتحفظ الباحث على مدى مصداقية هذه الإحصاءات كون أن بعض الولايات الجنوبية كتندوف وأدرار لم تسجل فيها ولا عملية تزوير، وهذا غير معقول، حيث أظهرت البيانات الواردة في الجدول رقم (03) أن كمية النقود المزورة في تناقص مستمر خلال سنوات الدراسة [22]، فلقد تراوحت مابين حوالي 26614 عملية بمبلغ 24,180,400.00 دج في سنة 2012 كحد أقصى، وبحوالي 10,788عملية بمبلغ 9,675,100.00 دج في سنة 2014 كحد أدنى، وهذا الارتفاع في سنة 2012 راجع لعدة أسباب نذكر منها ما يلي:

_ الأوضاع الاقتصادية المتدهورة في تلك الفترة.

_ عدم وجود سياسة اقتصادية واضحة إزاء العملة وقيمتها.

_ عدم وجود المحلات الخاصة بصرف العملة، والتي تكون معتمدة بصفة رسمية من طرف الدولة لغرض تسهيل عمليات مراقبة رؤوس الأموال المطروحة للتداول في السوق الوطنية.

_ حادثة مرسيليا سنة 2006 التي تعد أكبر عملية تزوير في تاريخ الجزائر، حيث سرقت لفافات الأوراق النقدية من بنك الجزائر منها فئة 1000 دينار، متجهة إلى إيطاليا وفرنسا وبالتحديد إلى مرسيليا، لإغراق السوق النقدية الجزائرية بالأوراق النقدية المزورة لجعل الاقتصاد أكثر تدهور.

_ سهولة تزوير مختلف فئات العملة بسبب نقص خصائص الأمان فيها.

_ العمليات التي تم معالجتها من طرف المصالح الأمنية لا تتوصل إلى المدبرين الحقيقيين (رأس الشبكة) أو الشخص الذي يقوم بطبعها، فقط يتم اكتشاف الأوراق المتداولة في السوق.

_ عدم الالتزام بإجراءات نقل الأموال عبر الحدود.

_ المواطن الجزائري لا يثق في تعاملاته إلا بالسيولة المالية في ظل غياب استعمال وسائل الدفع الالكتروني كبطاقات الدفع الإلكتروني.

كما أن هذا الانخفاض في حجم ظاهرة تزوير العملة أظهر قوة ويقظة الأجهزة الأمنية المختصة في الدولة وكذلك دور السلطات النقدية في التحكم فيها بناء على تصريحات المصلحة الولائية للشرطة القضائية وبالتحديد الفرقة الاقتصادية وكذلك إطارات فروع بنك الجزائر.

كما نلاحظ أن الأماكن التي تنتشر فيها عمليات تزوير العملة في الجزائر من سنة 2012 إلى 2014 هي المناطق التي تكون فيها الكثافة السكانية كبيرة، وذات مركز اقتصادي واجتماعي، والتي تحتوي على أنشطة صناعية ضخمة وذات قطب سياحي أين تكون سرعة دوران النقود كبيرة كالدينار والأورو والعملات الأجنبية ومن بين هذه الولايات) الجزائر العاصمة، وهران، سطيف، برج بوعريريج، البليدة، بجاية، تيزي وزو..الخ.

والسبب الثاني يعود إلى انتشار السوق الموازية في تلك المناطق التي تعتبر أكثر الأماكن وأسهلها لترويج العملة المزورة بسبب انعدام الرقابة فيها، وتمركز الأفارقة في هذه المناطق الذين يعتبرون الشبكة الرئيسية لتزوير العملة، كما لوحظ أن المناطق الجنوبية لا يتركز فيها نشاط التزوير بكثرة بل تعتبر شبه معدومة . فبالرغم من وجود التعاملات التجارية والنشاطات غير الشرعية التي تعتمد بنسبة كبيرة على العملة المزورة كالمخدرات وتبييض الأموال وتهريب الوقود، وقربها من الحدود إلا أنه يبقى متكتم عليها من قبل السلطات النقدية.

_ **قضية تزوير ورقة 0002 دينار**: باعتبارها أعلى فئة نقدية في الجزائر، وعلى ضوء طلبات تقرير الخبرة التي يتعامل بها بنك الجزائر مع المصالح الأمنية، والتي تحدد كمية المطبوعات من النقود والورقية المزورة، وكذا نسبة الدقة التي يحددها بنك الجزائر والمعهد الوطني للإجرام والأدلة الجنائية التابع للدرك الوطني، فأن نوعية الورق التي يتم استعمالها في طبع الأوراق النقدية المزورة هي الركيزة الأولى التي يعتمد عليها المزورون في عملياتهم ، وعادة ما يعتمد على ورق معالج يشبه الأصلي من الناحية النظرية لاستحالة الحصول على الورق الذي يتم به طبع العملة الصحيحة.

- **إشكالية الورق:** إن طبيعة المادة الأولية التي استعملت في صك العملة الوطنية التي أصدرها بنك الجزائر بداية من مطلع التسعينيات تفتقد إلى الجودة المطلوبة، إذا ما تمت مقارنتها بعملات أجنبية.

وإن عملية التحقيق أخذت عدة أبعاد من حيث التحقيق في طبيعة الورق والمواد المستعملة فيه التي لا تتطابق مع تلك التي يستعملها بنك الجزائر في إنتاج ورقة ألفي دينار، وتعتبر فريدة من نوعها في العالم تم طلبها بمعايير عالمية عالية الدقة في الإنجاز تختص شركات عالمية في تزويد بنك الجزائر بها.

وهو الأمر الذي جعل عملية تزوير ورقة ألفي دينار بدقة عالية غير وارد، في الوقت الذي تمكنت الشبكات الوطنية من تقليد الرسم الموجود على ظهر الورقة النقدية، وهو ما جعلها تتطابق معها بنسبة لا تتجاوز 30% على أكثر تقدير حسب خبراء من بنك الجزائر.

3_ أثار التزييف على الاقتصاد الوطني:

_**افتقاد العملة الوطنية لقوتها الشرائية**: أن تأثير العملة المزورة يظهر بعد طبع هذه العملة بكميات كبيرة وطرحت في الأسواق المحلية الجزائرية، وبالتالي أدى ذلك إلى وجود أوراق نقدية ليست لها قيمة، أي أن هذه العملة هي عملة من دون غطاء بالنسبة إلى العملات الأخرى والذهب، مما يؤدي إلى التضخم وهبوط قيمة العملة المحلية.

وككل دولة فإن الجزائر ترغب في طباعة عملتها لتقوم بتغطية النفقات إما بالذهب أو بمقابل العملات الرئيسية كالدولار أو اليورو، وفي حالة ضخ عملات مزورة وبطرق غير شرعية فإن المتضرر الأول هو الاقتصاد الجزائري ومتعامليه الاقتصاديين.

_ **خسائر الأفراد والمؤسسات الاقتصادية:** إن الضرر الأكبر لتزوير العملة يقع على عاتق الأفراد ومؤسسات الأعمال في الاقتصاد الجزائري، وذلك لعدم حصولهم على تعويض مقابل الأوراق النقدية المزورة بالإضافة إلى تعرضهم للمساءلة نتيجة قبولهم بهذه العملة كما يؤدي تزوير العملة إلى فقد الثقة في أنظمة الدفع وتسرّب الشكوك إلى أفراد المجتمع حول قبول أي أوراق نقدية خلال العمليات النقدية. يعتبر الحصول على ورقة نقدية مزوّرة هاجسا، إن لم يكن يخوّف الأشخاص العاديين، فهو يرعب تجار الجملة، ممن قد تكبّهم تجربة كهذه خسائر ينوء بها ميزانهم التجاري[23].

وكذلك أثره على حقوق الأفراد في الخسائر المالية للذين يقعون ضحايا للخداع من قبل شبكات مافيا تزوير العملات، وكذلك يتسبب التزييف في حدوث خلل كبير بين الحجم الأمثل للكتلة النقدية وحجمها الفعلي، مما يؤثر ويقود مباشرة وفقاً للنظريات النقدية السائدة إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

_ وتترتب عليها آثار اقتصادية واجتماعية في الدولة منها تدهور قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية (سعر صرف العملة الوطنية) وتأكل رؤوس الأموال.

_**التزوير من الناحية النفسية:** إن الاضطرابات في تعاملات السوق وشعور المواطن الجزائري بأن هناك عملة مزورة يؤدي هذا إلى الاتجاه من العملة المحلية إلى العملة الأجنبية في حال كانت المحلية مزورة، وبالتالي انهيار العملة. فالنقد هو مرآة الاقتصاد، وانهياره يؤدي إلى مشكلات لعمليات التداول لهذه النقود، ويؤدي إلى مشكلات للعائلات الفقيرة نتيجة التضخم الكبير.

وقلنا سابقا أن حجم المبالغ المزورة كبير جداً، وأن البنك المركزي يرفض البوح بها بسبب الأطراف المرتبطة بهذا الملف. وما يمكن أن تفعله بسبب هزات اقتصادية وسياسية متزامنة. حيث أنه ليس هناك أدنى شك في أن تزوير العملة يعد جريمة، وذلك لأن الأوراق النقدية المزورة ليس لها قيمة.

هذا بالإضافة إلى أن تزوير العملة في الاقتصاد الجزائري أدى إلى فقد الثقة في نظام الدفع التقليدي وتسرب الشكوك إلى أفراد المجتمع حول قبول أي أوراق نقدية خلال العمليات النقدية. مما زاد الطلب على العملة الصعبة في السوق السوداء.

4_ تزوير وتزييف العملة وفق أحكام قانون العقوبات الجزائري:

قد اتفق الباحثون في المجال الجزائي على أن التزوير بمختلف صوره وأشكاله من أخطر الجرائم التي تهدد النظام السياسي والاقتصادي لأي دولة، ورغم انتشار هذه الجرائم بشكل كبير في الجزائر إلا أنها لم تحظ بعناية واهتمام الباحثين والدارسين في المجال الجزائي [24].

_ **جريمة التزوير والتزييف:** تجدر الإشارة أن هذه الجرائم [25] هي في الأساس تكون جنائية لكنها قد تكون جنحة في بعض الحالات، وقد تناول المشرع الجزائري جرائم التزييف في القسم الأول من الفصل السابع من قانون العقوبات وقد جاء هذا القسم تحت عنوان النقود المزورة.

فمحاكم الجنايات في القطر الجزائري تدين دائما رعايا إفريقية ومواطنين جزائريين لمختلف الأعمار، بالعديد من السنوات سجنا نافدا والملايين من السنتيمات كغرامة مالية بجناية تزوير العملة الصعبة أو الوطنية مع سبق الإصرار والترصد [26].

_ **عقوبة المزور في القانون الجزائري:** لقد نص المشرع الجزائري في المادة 197 من قانون العقوبات [27]على السجن المؤبد لكل من قام بالتقليد والتزوير والتزييف للنقود المعدنية أو الأوراق النقدية ذات السعر القانوني في الإقليم الوطني أو في الخارج [28]، أما المادة 198 فقد نصت على أنه يعاقب بالسجن المؤبد كل من أسهم عن قصد بأية وسيلة كانت في إصدار أو توزيع أو بيع أو إدخال النقود المبينة في المادة 197 أعلاه [29]، أما المادة 199 فقد نصت على شروط الإعفاء من العقوبات المقررة لهذه الجرائم.

أما المادة 200 من قانون العقوبات فقد نصت على معاقبة بالحبس من ستة أشهر إلى 3 سنوات كل من قام بتلوين النقود ذات السعر القانوني في الإقليم الوطني أو الخارج بغرض التضليل في نوع معدنها أو اصدر مثل هذه النقود الملونة أو ادخلها إليه [30].

_ **كيفية التمييز بين العملة المزورة وغير مزورة:** عن كيفية التمييز لهذه الأوراق من غيرها، فعند لمس نوعية الورق يمكن أن نفسر ما إذا كانت الورقة النقدية مزوّرة أم أصلية، وكذا الخط الفضي الذي يكون على جانبي ورقتي 500 و1000 دج، ليبقى الخطر يحدق ببقية الأوراق، والتي لا تثبت أصليتها إلا نوعية الورق المستخدم. فهو معروف بـLE PAPIER TRAMER الذي يزن بين 40 و80غ، وهذا ما يسّهل على العارفين بالنقود التمييز بين العملة الصحيحة من المزورة التي تكون ملساء جدا ولينة عند اللمس عكس

العملة الصحيحة، كما أن لونها يميل للاصفرار ولا تحافظ على نقاء لون العملة الحقيقية، ثم يقومون باستعمال بعض المواد التي تستعمل في الطب مثل "مادة بيتادين Betadine " وبعد جفافها تطلى بمادة "الطالك Talc " لتأخذ اللون الرمادي وكذلك عملية تفوير النقود لكي تصبح على شكل الوراق المستعملة لكي لا تلفت أنظار مستعمليها.

الخاتمة:

في أخر كلامنا ننوه بخطورة هذه الظاهرة على الاقتصاد الجزائري، والتي انتشرت مؤخرا بشكل لافت للانتباه. لذا تطلب الأمر محاربتها والعمل على كشفها بكل الطرق والأساليب، ونذكر هنا أن الدول تخصص عادة جهازا مركزيا لمكافحة التزوير والتزييف على المستوى المحلي، الإقليمي، والدولي تبعا لجسامة هذه الجرائم واستفحالها وتأثيرها السلبي على المصلحة العامة ومصالح الأفراد والاقتصاد.

فرغم وصول عقوبة المتورطين حسب المشرّع الجزائري إلى السجن المؤبد، لا تزال عصابات إجرامية معظم أفرادها من الشباب تنشط في المجال، حيث أنهم حوّلوا منازلهم ومحلاتهم إلى ورشات سرية لتقليد وتزوير وتزييف النقود خاصة الأوراق من فئة الألف والألفين دج، مستعينين بآلات طباعة ونسخ، كما يستعملون للغرض برامج كمبيوتر معينة.

وعلماً أن أكثر من 40 % من السيولة المالية يتم التعامل بها خارج المؤسسات المصرفية وهو ما فتح المجال واسعاً لاتساع ظاهرة تزوير العملات النقدية، إلا أن هناك من الخبراء من يؤكد أن حالات تزوير الأوراق النقدية بالجزائر لا تبعث على القلق، كونها مرتبطة بمحاولات فردية لشباب يسعون للربح السريع، خلافا لما هو مسجل عبر العديد من الدول، حيث تقوم شبكات متخصصة في ترويج العملات النقدية المزورة لبلوغ أهدافها والتي غالبا ما تكون مرتبطة بتجارة المخدرات وبيع الأسلحة.

إننا نعتقد أن التكتم على خصائص العملة خطأ وضار بالاقتصاد، فالمقلد يصل للمعلومة ويستغلها لخداع المواطنين وارتكاب جريمة ولابد أن نضمن وصول المعلومة لكل الناس. وهي مهمة الدرك الوطني، الشرطة القضائية والبنك المركزي.

أخيرا قد تتعدد الوسائل التي يحاول الخبراء من خلالها الحد من تزييف اليورو، ولكن الكثير من العاملين في هذا المجال يتفقون على أن "كل ما يصنعه الإنسان، يمكن أن يقلده الإنسان كذاك.

التوصيات:

نؤكد على أن تعميم الدفع الإلكتروني بالنسبة للمواطنين والتجار سيحل العديد من المشكلات المالية في المستقبل وخاصة تزوير العملات. وفي ختام هذه الأوراق نلفت الانتباه أنه:

_ على السلطات النقدية الجزائرية تطوير مواصفات عملتنا باستمرار، فالعديد من الدول اتجهت إلى التطوير في إصدار العملات بمواصفات جديدة وهذا التطوير يهدف إلى منع عمليات التقليد والتزوير.

_ ضرورة سحب العملات التي تخلو من أساليب التأمين المعاصرة من التداول في الأسواق بسرعة.. فالعملات الجديدة عملية تقليدها أصعب كثيرا من القديمة.

_ اتخاذ الاجراءات القانونية مقابل عمليات التزييف والتزوير والتقليد، وعدم التهاون والتعاطف والتسامح مع المزيفين والمزورين والمروجين وتشديد العقوبة وذلك للردع العام.

_ تبصير المواطن الجزائري بدوره في الحد من استشراء هذه الظاهرة من خلال المتابعة والمراقبة وملاحظة وحركة نقل الأموال المريبة التي تدعو للشبهة والتبليغ عنها.

_ يجب على المصارف المركزية أن تعمل على ردع تزوير العملة عن طريق تصميم أوراق نقدية محمية جيدًا وإصدارها وتعريف أفراد المجتمع بها.

_ أهمية إعلام الجمهور بشكل مستمر وموسع بخصائص العملة الصحيحة والمواصفات الامنية في كل وسائل الإعلام بما سيقلل من انخداع المواطن العادي.

_ التكثيف من التحريات المتداولة للحصول على المعلومات بشأن الظاهرة، مع وضع خطة تفصيلية لعملية دخول الأدوات المستخدمة في التزييف من الجهات المعنية من تصديق ورقابة واستخدام، وضرورة احتكار الدولة للورق المستخدم في طبع واصدار النقود.

_ أهمية بقاء أهبة واستعداد جهازي الأمن والقضاء الجزائريين لكشف ما إذا كان لشبكات الداخلية امتداد خارج الوطن.

_ العمل على فرض رقابة شديدة ومحكمة على محترفي التزييف، فقد ثبت في حالات عديدة أن الواحد منهم لا يكاد يغادر السجن بعد قضاء المدة المحكوم بها عليه في قضية من القضايا إلا ويعاود احتراف التزييف من جديد.

_ لا يكتف المشرع في المعاقبة على جرائم التقليد والتزييف والتزوير الواقعة على النقود والعملات، بل يعاقب ايضاً على الآلات والأدوات المعدة لارتكاب هذه الجرائم أو الحصول عليها أو اقتنائها أو حيازتها.

_ ضرورة إنشاء مكاتب مركزية لمكافحة التزوير والتزييف، وعلى البنوك استحداث أقساماً متخصصة، وتعيين خبراء على درجة عالية من الكفاءة للحيلولة دون نجاح محاولات ترويج أية عملة مزوّرة.

_ القيام بإعداد دورات تدريبية متخصصة حول أحدث التقنيات العالمية في مجال الكشف عن جريمة تزييف العملات بالنسبة لموظفي البنوك والمؤسسات المالية.

_ التنسيق مع مكاتب مكافحة التزوير والتزييف في مختلف الدول بخصوص كل إصدار جديد للعملة في أي دولة.

_ جمع كل النقود التالفة من التداول في الأسواق، لأن وجودها يعد أحد الأسباب الجوهرية في الانخداع بالعملة المقلدة.. فمن غير المفيد أبدا أن تكون نسبة كبيرة من العملة المتداولة بالية وممزقة وانتهي عمرها الافتراضي.

الهوامش والمراجع:

[1] السيد متولي عبد القادر، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2010. ص.297.

[2] Le **faux-monnayage** est la contrefaçon de monnaie, et, sur le plan légal et judiciaire, le crime consistant à fabriquer, à détenir ou à utiliser de la fausse monnaie.

[3] السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص. 298.

[4] المرجع السابق.

[5] يوسف الأبيض، **بحوث التزييف والتزوير بين الحقيقة والقانون**، دار المطبوعات الجامعية كلية الحقوق، الإسكندرية، مصر. 2006، ص. 19.

[6] نادر عبد العزي شافي، **جرائم التزييف والتقليد والترويج النقدي**، مجلة الجيش، العدد 285، آذار 2009. ص. 10.

[7] للاطلاع على أوامر وإجراءات منع العملة المتداولة من التزوير في الاتحاد الأوروبي والصادرة من البنك المركزي الأوروبي:

_ Avis de la Banque Centrale Européenne sur la protection contre le faux monnayage et le maintien de la qualité de la circulation fiduciaire, (CON/2011/64), 18 août 2011.

[8] Ben Fung et Enchuan Shao, **Modélisation de la Contrefaçon des Billets de Banque:** revue de la banque du canada, une revue de la littérature, département de la Monnaie. Automne 2011. P. 6.

[9] اليورو هو العملة الموحدة الرسمية لـ19 بلدا من بلدان الاتحاد الأوروبي(2016) ، ويعود اختيار اسم هذه العملة إلى المجلس الأوروبي الذي عقد بالعاصمة الإسبانية مدريد في ديسمبر/كانون الأول 1995.

[10] La quantité réduite de pièces contrefaites est le résultat des efforts combinés déployés par les États membres, la Commission/l'OLAF (Office européen de lutte antifraude) et les autres institutions de l'UE.

[11] يتكوَّن النظام المالي الأوروبي من المؤسسات المالية مثل: البنوك واتحادات الائتمان وأسواق المال ونظم الدفع والمقاصة والتسويات. ويشكل النظام المالي، أهمية كبيرة لعمل الاقتصاد ورفاهية الشعب الأوروبي.

[12] في أوروبا هناك طرق عديدة **لشراء السلع والخدمات ودفع الفواتير** .يمكنك الدفع نقداً، استعمال الشيكات والحوالات البريدية ، وبطاقات الائتمان وبطاقات السحب الآلي أو المعاملات المصرفية عبر الإنترنت.

[13] **TRIE** est une méthode simple qui vous permet de vous rappeler comment vérifier vos billets : **T**ouchez, **R**egardez, **I**nclinez, et **E**xaminez. Voire le site : **http://www.bankofcanada.ca/wp-content/uploads/2011/06/contrefacon-soyons-prets-guide-forces-policieres.pdf**. Consulté le; **07/12/2017**.

[14] Hardin, R. W**, Optical Tricks Designed to Foil Counterfeiters** .OE Reports. International Society for Optical Engineering, Number 191. November 1999. P. 69.

[15] لمزيد من المعلومات حول هذا النوع من الأجهزة أنظر إلى الموقع الإلكتروني التالي:

.http://www.almotmaiz.net/vb/data/imagecache/89fb93a1e8b9.jpg أطلع عليه يوم: 2017/12/07.

[16] Murdoch, S. J**, Software Detection of Currency"**. University of Cambridge Computer Lab. 2004. P. 85.

[17] تسمى بالإنجليزية:

_ Counterf eit Bill Detector _ Détecteur de fausse monnaie faux billets _ Multi Banknote Detecto_ Wholesale Multifunction bill detector.

[18] ومن المتورطين موظفين وإطارات، خاصة المُلمّون ببرامج الكمبيوتر المختلفة، كتقني سامي أو مهندس دولة في الصناعة الغرافيكية.

[19] ليست المرة الأولى التي يوقف فيها رعايا أفارقة مختصون في التحايل على المواطنين بإيهامهم بتحويل أوراق سوداء على شكل قصاصات نقود إلى دولارات أو عملات أخرى مثل الأورو، بحيث يدعي هؤلاء المحتالون بأن هذه الأموال هي عبارة عن أموال جنرالات الحرب بدول إفريقية، تم تهريبها وطلاؤها بمادة سوداء حتى لا ينكشف أمرها، وباستعمال المحلول السحري تتحول إلى دولارات، غير أن هؤلاء المحتالين يطلبون من ضحاياهم شراء المحلول، ويدفعون أموالا طائلة بالعملة الوطنية للحصول على المحلول طمعا في الظفر بملايين الدولارات.

[20] غالبا ما يقوم المحتالون بإرسال رسائل إلكترونية بواسطة البريد الإلكتروني، يتم من خلالها إيهام متلقيها بأنهم يمتلكون حقائب مملوءة بأوراق نقدية، وهذه الأوراق مدهونة بمادة سوداء كي لا تعثر عليها السلطات، وأحيانا أخرى يقترح المحتالون على الضحية مضاعفة أموالها باستعمال عملية النسخ السحرية وعند الالتقاء بهؤلاء الضحايا يقوم المحتالون بتنظيف الأوراق النقدية بمواد كيماوية خاصة، ويوهمون بذلك ضحاياهم بالحصول على كنز كبير من خلال ملايين الدولارات وينحدر أغلب المحتالين من دول الساحل الإفريقي ووسط إفريقيا أيضا، يرتدون بدلات أنيقة، ويحملون معهم حقائب دبلوماسية للإيقاع بفرائسهم ويبدون حذرين في كلامهم ويتحدثون اللغة الإنجليزية.

[21] سامر رياض، زبير فاضل، ، **ملايير من العملة الوطنية المزورة مصدرها مرسيليا**، جريدة الخبر الجزائرية، يومية مستقلة، الجزائر. 07/ 2011/01.

[22] تعتبر الورقة النقدية من فئة 1000 دج الفئة الأكثر تعرضا للتزوير، لأنه عوض أن تزور ورقة بـ 200دج أو 500دج، يفضل المزورين تزوير ورقة بـ 1000دج، بهدف زيادة الربح لا أكثر. فلقد كانت ورقة 2000 دينار جزائري في سنة 2012 نسبة تزويرها معدومة بسبب صدورها الحديث، ثم ارتفعت في السنوات الموالية ولكن بشكل طفيف لصعوبة تزويرها وتشديد الرقابة بواسطة الآلات الكاشفة.

[23] شرع التاجر جزائري استيراد قلم يسمح لمستخدمه باختبار الورقة النقدية إن كانت مزوّرة أم لا، ولهذا " القلم السحري" القدرة على اختبار 6 آلاف ورقة نقدية قبل انتهاء مدة صلاحيته. وتتمثل فاعليته في رسم اللون الرمادي على الورقة النقدية المزوّرة، وأن لا يترك أثرا أبدا على الأوراق الأصلية، وتتراوح أسعار هذه الأقلام في البيع الأول بين 450 دج إلى 550 دج. ويعتبر التجار من الزبائن الأوائل لدى هذا المتعامل، نظرا لأنها الشريحة الأكثر تعاملا مع النقود وتخشى الوقوع ضحية لعصابات التزوير، وتبقى هذه التقنية آلية متاحة وغير مكلّفة للتجار مقارنة مع أجهزة المسح المتخصصة التي تحوز عليها البنوك ومراكز البريد.

[24] سعاد عمير، **جرائم تزوير وتزييف العملة وفق أحكام قانون العقوبات الجزائري**، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد الرابع، 2008، ص. 298.

[25] من أركان الجريمة: الركن المادي، الركن المعنوي، وموضوع الجريمة (هو نقود معدنية أو ورقية).

[26] أكدت التحقيقات أن غالبية المهاجرين السريين الأفارقة متورطون فيها لتغطية نفقاتهم بالجزائر، التي يقيمون بها بطريقة غير قانونية أو جعلها كمحطة لبلوغ الضفة الأخرى، ينتمون لشبكات مختصة في التزوير تستعمل أجهزة ووسائل تقنية متطورة لطباعة هذه الأوراق المزورة ونسخها واستعمال محلول خاص "الزئبق الأحمر" لتصبح مثل الأوراق النقدية الحقيقية، حيث أكدت التحقيقات أن عمليات التزوير تتم في المنازل والمحلات التي يستأجرونها ويقومون بتحويلها إلى معامل ورشات لاستنساخ الأوراق النقدية المزورة، ويتم توزيعها وإغراق السوق الوطنية بهذه العملات المزورة.

[27] المادة 197 من قانون العقوبات: رقم: 06_23 المؤرخ في 20 ديسمبر سنة 2006.

[28] إذا كانت قيمة النقود المتداولة تقل عن 500000 دج تكون العقوبة السجن المؤقت من: 10 سنوات إلى 20 سنة والغرامة من: 1000000 إلى 2000000 دج.

[29] تكون العقوبة السجن المؤقت من: 10 سنوات إلى 20 سنة والغرامة من: 1000000 إلى 2000000 دج إذا كانت قيمة النقود تقل عن 500000 دج.

[30] تكون العقوبة السجن من ستة أشهر إلى 3 سنوات وبغرامة مالية من: 50000 إلى 300000 دج.